مـــــصر

التطورات الرئيسية منذ عام 1999:

في عام 2002 بدلت مصر منظور تناولها لمشكلة الألغام الأرضية لتركز علي البعد التنموي .و في عام 2003 تبنت مصر خطة قومية لتطوير الساحل الشمالي و إزالة الألغام . وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب نازعي الألغام التابعين للجيش المصري و قدمت معدات و مساعدات أخرى في الفترة بين 2000 – 2003 .و في فبراير 2000 أخبرت مصر بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة أنها لا تقوم بإنتاج أو تصدير الألغام المضادة للأفراد . و في أبريل عام 2000 ، عقد ملتقى عربي إقليمي حول الألغام الأرضية و ذلك في القاهرة . و منذ عام 1999 تم تسجيل 87 ضحية علي الأقل للألغام الأرضية و القذائف غير المنفجرة في مصر .

سياسة منع الألغام

لم تنضم مصر إلي معاهدة منع الألغام التي أبرمت في عام 1997 . و في يونيو 2004 ذكر ممثل للحكومة من جديد موقف الدولة الذي إلتزمته لوقت طويل و هو أن مصر تحتاج الألغام للدفاع عن حدودها و أن المعاهدة قد فشلت في مطالبة أولئك الذين وضعوا الألغام في مصر في الماضي بتحمل مسئولية إزالتها[1]. و قد شاركت مصر في عملية أوتاوا فقط كمراقب . كما صوتت مصر لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1996 و الذي يحث الدول علي متابعة العمل من أجل إبرام معاهدة دولية لمنع الألغام المضادة للأفراد ، و لكنها امتنعت عن التصويت على كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تلت ذلك القرار و التي تدعو إلي نشر معاهدة منع الألغام علي مستوى العالم ، بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 53/58 بتاريخ 8 ديسمبر 2003.

و في سبتمبر 2003 حضرت مصر لأول مرة الإجتماع السنوي للدول الأعضاء في معاهدة منع الألغام . كما قامت مصر بحضور بعض إجتماعات اللجان الدائمة لمعاهدة منع الألغام ، بما فيها اجتماع يونيو 2004 . و شاركت مصر في ملتقى إقليمي حول الألغام إستضافته جامعة الدول العربية في القاهرة في أبريل عام 2000.

و قد وقعت مصر إتفاقية الأسلحة التقليدية في عام 1981 ، و لكنها لم تصدق علي الإتفاقية أو أي من بروتوكولاتها . و قامت مصر بحضور المؤتمر السنوي الخامس للدول الأعضاء في البروتوكول الثاني المعدل في 26 نوفمبر 2003 ، كما عملت بنشاط في إتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن قضية مخلفات الحروب المنفجرة .

و اضطرت منظمة الحماية من الأسلحة و آثارها (و التي كان يطلق عليها فيما سبق مركز مكافحة الألغام) و التي تعتبر المنظمة غير الحكومية الوحيدة في مصر المعنية بمحاربة الألغام ، إلي تقليص أنشطتها بعد صياغة قانون جديد في يونيو 2002 يعاقب علي التعامل مع أي جهات أجنبية قبل الحصول علي تصريح مسبق من وزارة الشئون الاجتماعية [2]. و في عام 2002 نشرت منظمة الحماية من الأسلحة ترجمة باللغة بالعربية للفصول التي تتحدث عن مصر في طبعات 1999 – 2002 من تقرير مرصد الألغام ، و أمدت المسئولين الحكوميين و المشاركين في الدورة التدريبية العسكرية لمكافحة الألغام بنسخ من هذه المطبوعة.

الإنتاج و النقل و التخزين

أخبرت مصر بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة في فبراير عام 2000 أنها قد توقفت عن تصدير الألغام المضادة للأفراد في عام 1984 و أوقفت إنتاجها لها في عام 1988 [3]. و في حين أنه ليس متاحا دليل عام علي أن مصر قد قامت بإنتاج أو تصدير الألغام المضادة للأفراد في السنوات الأخيرة ، فإن موقف مصر من إنتاج الألغام المضادة للأفراد و الإتجار فيها لم يصدر في بيانات سياسة رسمية ، كما لم يصدر أي بيان حكومي لتنفيذ ذلك.
و هكذا فإن مرصد الألغام مازال يضع مصر ضمن قائمة منتجي الألغام المضادة للأفراد. و قد ذُكرت مصر في مطبوعات المراجع الدولية بأنها قامت بإنتاج نوعين من الألغام المضادة للأفراد ذات المحتوى المعدني المنخفض ، بالإضافة إلي أنواع مختلفة من الألغام ذات الشظايا المتناثرة ، و ألغام من نوع كلايمور [4]. و كانت تنزانيا قد أعلنت اختزانها لألغام مضادة للأفراد من صنع مصر [5].
هذا و من المرجح إمتلاك مصر لمخزون كبير من الألغام المضادة للأفراد ، و لكن التفاصيل عن ذلك تعتبر من الأسرار القومية .و في لقاء مع أحد الجنود في أغسطس 2003 ذكر أن الجيش يحتفظ بنماذج من كل أنواع الألغام لكي تتمكن قواته من التعرف عليها و تجنب الإصابة [6].

مشكلة الألغام الأرضية و مكافحة الألغام

تسببت الحرب العالمية الثانية ، و الحروب بين مصر و إسرائيل في أعوام 1956، و 1967 ، و 1973 في جعل مصر دولة مصابة بالألغام . و تذكر مصر دائما أن عدد الألغام الموجودة فيها هو 23 مليون لغم أرضي .
و تقدر مصادر رسمية مصرية أن 16.7 مليون لغم أرضي تنتشر في 2480 مليون متر مربع من منطقة الصحراء الغربية (من الإسكندرية و حتى الحدود الليبية و بعمق يصل إلى 30 كيلومترا بدءا من ساحل البحر المتوسط) و 5.1 مليون لغم أرضي تنتشر في 200 مليون متر مربع في المناطق الشرقية (شبه جزيرة سيناء و ساحل البحر الأحمر). و ذكر مسئولون مصريون آخرون أنه ما بين 20 – 25 % من هذه الألغام هي ألغام أرضية حقيقية ، أما الباقي فهو عبارة عن مخلفات حرب غير منفجرة (القذائف غير المنفجرة) [7].و يعتقد أن الألغام المضادة للأفراد الموجودة في الصحراء الغربية تتضمن ألغام ذات شظايا متناثرة من نوع(GERMAN S- type) ، و ألغام بريطانية من نوع MK.2 . و يعتقد أن الألغام المضادة للمركبات تضم ألغاما من نوع 43 – Riegalmine الألماني ، و 35 – Tellermine، و 42، و 43 ،
والألغام البريطانية 5. MK و MK.7 [8]. و تؤثر الألغام و القذائف غير المنفجرة الباقية من زمن الحرب العالمية الثانية علي عدد يقدر بـ500000 مدني في الصحراء الغربية . و كنتيجة للحروب بين مصر و إسرائيل ، فإن الألغام و القذائف غير المنفجرة تؤثر علي حوالي 300000 مدني في المناطق الشرقية [9].و طبقا لمنظمة الحماية من الأسلحة الغير حكومية ، فإن عدد قليل جدا من مناطق الألغام لها خرائط ، و محددة بعلامات ، و يواصل المدنيون المصريون استخدام المناطق المصابة بالألغام في الزراعة و الرعي ، و مشروعات البنية التحتية ، و بناء المساكن [10]. و طبقا لوثيقة صادرة عن وزارة الخارجية ، فإن الجيش المصري قام بإزالة 3 مليون لغم بتكلفة تقدر بـ 27 مليون دولار ما بين عامي 1981 – 1991 [11]. و تذكر هذه الوثيقة أيضا أن الألغام والقذائف غير المنفجرة الموجودة في الصحراء الغربية تمنع الوصول إلي ما يقدر بـ4.8 بليون برميل من احتياطي البترول ، و 13.4 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي [12].
و بإستثناء القليل من عمليات نزع الألغام الممولة تجاريا من أجل القيام بمشروعات البترول و السياحة في شرق البلاد ، لم تقع أي أنشطة إزالة للألغام الأرضية في مصر خلال عام 2003 أو في النصف الأول من

عام 2004 [13]. كما لم يكن هناك أيضا أي مسح ، أو وضع علامات ، او أي برامج رسمية للتوعية بمخاطر الألغام خلال هذه الفترة [14].

و في عام 2002 أعادت مصر التفكير في مشكلة الألغام الأرضية للتركيز علي منظور التنمية ،و ذلك بعد مهمة تقييم قامت بها الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية وشركة رونكو، كمقاول أمريكي [15]. و قد قامت اللجنة القومية للإشراف علي إزالة الألغام – و التي أنشئت في أبريل عام 2000 تحت إدارة وزارة التعاون الدولي – بتغيير إسمها إلي اللجنة القومية لتنمية الساحل الشمالي الغربي و إزالة الألغام في يوليو 2002 . و اللجنة لا تجتمع بشكل دوري ، ولكن بناء علي طلب رئيسها[16].و في عام 2003 ، تبنت اللجنة خطة قومية لتنمية الساحل الشمالي و تطهيرة من الألغام ، كما خططت أيضا لحملة إعلامية علي أن تبدأ في مايو 2004 [17]. و قد انتقلت المسئولية عن قيادة إدارة اللجنة إلي وزير التعاون الدولي في 21 يونيو 2004 .

و في عام 2000 رفع ثلاثة مواطنين مصريين الدعوى رقم(3333/54) مطالبين بأن تقوم المحكمة الإدارية بإبطال قرار الحكومة الخاص بعدم تقديم شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضد أولئك الذين زرعوا الألغام في الأراضي المصرية . و في عام 2001 ، قررت المحكمة الإدارية أنها لا تمتلك تشريعا يسمح لها بذلك ، و قدم المواطنون الثلاثة استئنافا. و حتى شهر أبريل 2004 ، لم تكن المحكمة قد توصلت إلي قرار في هذا الشأن [18]. و قد تم قبول إنضمام مصر إلي برنامج نزع الألغام الإنساني الأمريكي في عام 1999 و تلقت 1.5 مليون دولار [19]. و قد تضمن البرنامج التدريب و توفير المعدات . و ركز التدريب علي تتبع الألغام و كشفها ، و التوعية بالألغام و المسح و إدارة المعلومات . و قد إنتهى البرنامج في أبريل 2003 [20]. و كانت الميزانية التي رصدتها وزارة الدفاع الأمريكية لهذا البرنامج في عام 2003 هي 783000 دولار . كما خصصت الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية 75000 دولار إضافية للدعم الفني للجنة القومية . ومع ذلك ، فحتى شهر سبتمبر 2004 لم تطلب الحكومة المصرية هذا التمويل [21].

و في عام 2004، ذكر الإعلام المصري أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ناقشت خططا مع الحكومة المصرية لتزويدها بالدعم الفني اللازم لمشروعات كشف الألغام في الصحراء الغربية [22].

ضحايا الألغام

في عام 2003 ، أصيب سبعة اشخاص بإصابات خطيرة في خمسة حوادث مسجلة للألغام و القذائف غير المنفجرة و قد إستدعى الأمر إجراء عمليات بتر لإثنين منهما[23]. و لا توجد في مصر آلية معينة لجمع البيانات و من المرجح أن العديد من حوادث الألغام قد وقعت دون أن يتم تسجيلها ، و خاصة بين قبائل البدو التي تعيش في الصحراء الغربية.

و إستمر تسجيل وقوع الضحايا في عام 2004 . و سجلت منظمة الحماية من الأسلحة و آثارها الغير حكومية سقوط 10 ضحايا جدد في خمس حوادث للألغام / و القذائف غير المنفجرة بدءا من 1 يناير و حتى 1 سبتمبر 2004 . و قد وقعت كل هذه الحوادث في الصحراء الغربية . و تسعة من الضحايا كانوا مدنيين و أحدهم فقط كان عسكريا ، و كان خمسة من الضحايا المدنيين من الأطفال تحت سن 18 سنة [24].

و بين عامي 1999 و 2002 ، سقط علي الأقل 70 ضحية جديدة في مصر عند إنفجار الألغام و القذائف غير المنفجرة : 10 أصيبوا عام 2002 ، 3 قتلوا و 8 اصيبوا في عام 2001 ، بينما قتل 5 أشخاص و أصيب 7 آخرين في عام 2000 ، و قتل 14 شخصا و جرح 23 آخرين في عام 1999 [25].

أما عن إجمالي عدد ضحايا الألغام في مصر فهو غير معروف .ففي فبراير 1999 ، ذكر أن الألغام الأرضية قد حصدت 8313 ضحية (696 قتلوا و 7617 أصيبوا) ، منهم 5017 من المدنيين .و من المعتقد أن هذه

الأرقام تنطبق فقط علي أعداد الضحايا التي سقطت في الصحراء الغربية منذ عام 1982 [26].

مساعدة الضحايا و سياسة الإعاقة و ممارستها [27]

تختلف الخدمات الصحية بالنسبة للضحايا من العسكرين و المدنيين . فالمدنيين ليس لهم الحق في دخول المستشفيات العسكرية ، أو الحصول علي تسهيلات في إعادة التأهيل ، أو مساعدة الجمعيات المتخصصة . و تقوم وزارة الصحة ، عن طريق أقسام الطوارئ الموجودة في كل المستشفيات ، بتقديم العناية الطبية العاجلة للمدنيين في مصر . و مع ذلك تظل خدمات الطوارئ غير مناسبة للعديد من ضحايا الألغام من المدنيين . و في بعض الأحيان يتلقى الضحايا المدنيون خدمات الطوارئ عن طريق الجيش ، و لكن دائما ما ينتظر المدنيون لفترات طويلة قبل أن يتم نقلهم إلي المستشفيات التي يمكنها التعامل مع احتياجاتهم، و يمكن أن يسافروا لمسافات تصل إلي 100 كم لتلقي العناية الطبية المناسبة . و يمتلك الجيش عربات للطوارئ و شبكة إتصالات للإستجابة إلي الحوادث المتعلقة بأحد العسكريين و الذي يتلقى العلاج عندئذ في المستشفيات العسكرية الموجودة في كل محافظات مصر . و في القاهرة توجد التجهيزات الحديثة ، بينما في المناطق الملغومة من الصعب أن تجد معدات حديثة أو طاقما مدربا . و صناعة الأجهزة التعويضية مازالت نشاطا تجاريا ينمو ببطء ، بإستثناء ما تجده في المراكز العسكرية . و يجب علي المدنيين دفع قيمة الأطراف الصناعية . و لا يوجد تدريب تأهيلي أو برامج توظيف في المناطق الملغومة .
و لاتوجد أي منظمة قومية حكومية معروفة أو منظمات دولية ذات برامج معدة خصيصا للناجين من الألغام في مصر .و في عام 2003 قامت قناة النيل الفضائية الحكومية للأخبار بإنتاج فيلم تسجيلي عن ضحايا الألغام يحمل عنوان "وجوه من العلمين" [28].
و يقول القانون رقم 39 لسنة 1979 (و لائحتة التنفيذية رقم 59 لسنة 1979) بأن الاشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بالحق في تلقي العناية الطبية مجانا ، و يوفر صيغة للعناية بهم وإعادة تأهيلهم . و مع ذلك ، فمصادر التمويل المرصودة لتمويل تنفيذ هذا القانون محدودة .
و تختلف أيضا المعاشات التي يتلقاها الناجون من الألغام المدنيين عن تلك التي يحصل عليها أمثالهم من العسكريين . فالعسكري يتمتع بنظامين : الأول ، إذا كان الشخص يعمل ضمن فريق لنزع الألغام و أصيب أو قتل بسبب هذا العمل ، فإن هذا الشخص - أو عائلته – يحصل علي تعويض يصل إلي 25 الف دولار و معاشا يتوقف علي مدة خدمته ، و الثاني هو إذا لم يكن الشخص يعمل في نزع الألغام و أصيب أو قتل ، فإنه سيحصل علي العناية الطبية – في الخارج أيضا إذا لزم الأمر – و هذا بلا مقابل كما سيحصل أيضا علي معاش. أما المدني فقد يحصل علي تعويض قيمته 80 دولارا ، و لا يحصل علي معاش . و قد خصصت وزارة الشئون الاجتماعية ميزانية لعام 2000 قيمتها 100000 جنيه مصري (27 ألف دولار) من أجل تعويضات ضحايا الألغام و القذائف غير المنفجرة.

المراجع

1. بيان قدمه القنصل / سامح أبو العينين – البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في جنيف – في إجتماع اللجنة الدائمة – جنيف – 21 يونيو 2004.
2. قانون رقم 84 لسنة 2002 – الذي أجازه مجلس الشعب المصري في 3 يونيو 2002 .
3. خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام : جمهورية مصر العربية " – يوليو 2000 – ص 21. و قد ذكر تقرير مرصد الألغام 1999 أن مصر قد قامت بتصدير الألغام لسبع دول علي الأقل هي : أفغانستان – انجولا – اريتريا – أثيوبيا – العراق – نيكاراجوا – رواندا – و الصومال.
4. ألغام جان ، و نزع الألغام 2000 – 2001 – ص 117 ، 457 – 458.
5. تنزانيا – تقرير المادة رقم 7 ، نموذج F – 5 فبراير 2003 .
6. " القتلة الصامتون " مصر اليوم – 13 اغسطس 2003 .
7. اللواء د . عبد الحميد مصطفى – وزارة الدفاع – عرض تقديمي أمام الملتقى الإقليمي للألغام الأرضية – بالقاهرة – 9 -11 أبريل 2000.
8. UNMAS " تقرير بعثة التقييم لأعمال مكافحة الألغام : جمهورية مصر العربية " يوليو 2000 – ص 10.
9. USIAD و RONCO للمقاولات و الاستشارات ، " تقرير المهمة التقييمية لأعمال مكافحة الألغام : جمهورية مصر العربية و المنظمة المقترحة " – 3 أبريل 2002 – ص 5 .
10. عمليات مسح قام بها مركز مكافحة الألغام الأرضية (الآن يسمى الحماية من الأسلحة و آثارها) - 2001 - 2002
11. وثيقة وزارة الخارجية عن معاهدة منع الألغام ، التي حصل عليها باحث مرصد الألغام – 5سبتمبر 2004 .
12. وثيقة وزارة الخارجية عن معاهدة منع الألغام ، التي حصل عليها باحث مرصد الألغام – 5سبتمبر 2004 .
13. عمليات مسح قامت بها جمعية الحماية من الأسلحة و آثارها – 2003 -2004.
14. عمليات مسح قامت بها جمعية الحماية من الأسلحة و آثارها – 2003 -2004.
15. USIAD و RONCO للمقاولات و الاستشارات " تقرير المهمة التقييمية لأعمال مكافحة الألغام : جمهورية مصر العربية " 3 أبريل 2002.
16. لقاء مع السفير/ محمد توفيق – مدير مكتب وزيرة للشئون الخارجية و التعاون الدولي – القاهرة – 26 أبريل 2004 .
17. لقاء مع السفير/ محمد توفيق – مدير مكتب وزيرة للشئون الخارجية و التعاون الدولي – القاهرة – 26 أبريل 2004 .
18. لقاء مع أحد المواطنين الثلاثة – القاهرة - 27 أبريل 2004 .
19. أنظر تقرير مرصد الألغام 2000 – ص 942 .
20. بريد الكتروني من ويليام لورانس – محاضر عن مكافحة الألغام – 27 أبريل 2003 .
21. لقاء مع الفريد ماجلبي – السكرتير الأول للشئون السياسية- العسكرية – السفارة الأمريكية بالقاهرة – 26 أبريل 2004 .
22. " IAEA تدعم مشروعات كشف الألغام في مصر" – القاهرة – 16 أبريل 2004 . – ص 15 .
23. عملية مسح قامت بها جمعية الحماية من الأسلحة و آثارها – 2003 و 2004 .
24. عملية مسح قامت بها جمعية الحماية من الأسلحة و آثارها –2004 .
25. لمزيد من التفاصيل انظر تقرير رصد الألغام 2002 ص 646 – 647 ، و تقرير رصد الألغام 2000 – ص 927
26. لمزيد من التفاصيل انظر تقريرم رصد الألغام 2000 ص 926 . رصدت هذه الإرقام في وثيقة وزارة الخارجية عن معاهدة منع الألغام و قد تم الحصول عليها في 5 سبتمبر 2004.
27. عملية مسح قامت بها جمعية الحماية من الأسلحة و آثارها – 2003 و 2004 ، انظر ايضا تقرير مرصد الألغام 2001 – ص 1003 – 1004 ، تقرير مرصد الألغام 2000 – ص 927 .
28 عملية مسح قامت بها جمعية الحماية من الأسلحة و آثارها – 2003 و 2004